

مجموعة العشرين الكبار وقمة سان بطرسبورغ ٢٠١٣

منتدى غير رسمي للدول الصناعية الكبرى

مصطفى العبد الله الكفري(*)

أستاذ في كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

مجموعة العشرين الكبار منتدى غير رسمي يدعم المناقشات البناءة والمفتوحة بين دول السوق البارزة والدول الصناعية حول القضايا الأساسية المتعلقة باستقرار الاقتصاد العالمي؛ للإسهام في تقوية الهيكل المالي العالمي وإتاحة فرص الحوار حول السياسات الاقتصادية الداخلية للبلاد والتعاون في ما بينها وتوظيف المؤسسات المالية الدولية في خدمة الاقتصاد العالمي. كما تسعى مجموعة العشرين لتدعيم حركة النمو والتطور الاقتصادي في شتى أنحاء العالم. وتهدف المجموعة أيضاً إلى اتباع المعايير الدولية المتعارف عليها من خلال المثال الذي يطرح من قبل الأعضاء في نطاقات مثل: شفافية السياسة المالية والتصدي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. هل استطاعت هذه المجموعة من الدول حقاً توظيف المؤسسات المالية الدولية في خدمة الاقتصاد العالمي؟ وهل تدعم حركة النمو والتطور الاقتصادي في مختلف دول العالم؟ وهل حققت الشفافية في السياسة المالية والتصدي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب؟ أم أن هذه المجموعة تسعى لتحقيق مصالحها فقط ولو كان ذلك على حساب الدول النامية والدول الفقيرة، فيزداد الأغنياء غناً والفقراء فقراً.

أنشئت مجموعة العشرين الكبار على هامش قمة مجموعة الثماني الكبار في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بواشنطن، في اجتماع وزراء مالية مجموعة الدول العشرين. والغرض من هذه المجموعة الجديدة هو تعزيز الاستقرار المالي الدولي وخلق فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة، والتي لم تتمكن اجتماعات وزراء المالية مع مجموعة السبعة من حلها. تتكون مجموعة العشرين كمجموعة اقتصادية من أكبر ٢٠ دولة متقدمة صناعياً، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وتمثل هذه الدول أكثر دول العالم من حيث الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية. ويشكل مجموع اقتصادات هذه الدول نسبة ٩٠ بالمئة من إجمالي الناتج العالمي^(١).

إن السعي لتعزيز الاستقرار المالي الدولي لا يتم من خلال الحوار بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة فقط وإهمال بقية دول العالم وخاصة الدول النامية؛ بل لا بد من مشاركة مختلف دول العالم في هذا الحوار لما فيه مصلحة الجميع.

أولاً: الجذور التاريخية لتأسيس مجموعة العشرين

عندما تعرضت مجموعة الدول الأوروبية للصدمة البترولية الأولى في عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤، دعا الرئيس الفرنسي الأسبق جيسكار ديستان الدول الصناعية الكبرى (مجموعة الثماني الكبار) إلى عقد قمة اقتصادية في رامبوين لبحث مشاكل الركود الذي أطل على اقتصاداتها للمرة الأولى منذ الكساد العالمي في الثلاثينيات. وكانت قضايا التضخم والركود التضخمي والبطالة تمثل أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه صانعي القرار الاقتصادي في هذه الدول. ثم تزايدت قائمة المشاركين في هذا التجمع لتضم كندا والصين وروسيا في التسعينيات بعد أن انتهجت روسيا بقيادة بوريس يالسين سياسة اقتصاد السوق. ثم اعتمدت مجموعة الثماني الكبار صيغة ثمانية + خمسة (٨ + ٥)، بمعنى أن تضم الخمسة الكبار في عالم الأطراف أو من الدول النامية. وقد شملت هذه الصيغة كلاً من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان وكندا وروسيا بالإضافة إلى الصين والهند والبرازيل ثم جنوب أفريقيا والمكسيك.

كانت الدعوة لمشاركة الدول النامية في الحوار من خلال صيغة ثمانية + خمسة، لكن الذي حصل هو مشاركة الدول الناشئة كالصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا والمكسيك، وجميعها دول ناشئة. هذا يؤكد أن التكتل الاقتصادي لا يهتم أبداً بمصالح الدول النامية إلا القوي منها، وبخاصة عندما نلاحظ تراجع حجم المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول المتقدمة.

ولأول مرة في تاريخها، اجتمع رؤساء الدول والحكومات وليس فقط وزراء المالية. وانعقدت القمة الطارئة الأولى لمجموعة العشرين في واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ باستضافة من الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش وتم توسيع صيغة ٨ + ٥ لتصبح ٨ + ١١. شارك في هذه القمة إضافة إلى الدول المذكورة أعلاه كل من السعودية، إندونيسيا، تركيا، المكسيك، كوريا الجنوبية، أستراليا والاتحاد الأوروبي كوحدة مستقلة. لتشكل هذه الدول مجموعة العشرين.

وقد شارك بشكل غير رسمي في اجتماعات مجموعة العشرين كل من المدير الإداري لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي، إلى جانب رؤساء اللجان المالية الدولية ولجان النقد الدولي ولجان التنمية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ وذلك لضمان التعاون بين المؤسسات والمنشآت الاقتصادية. وهكذا؛ فقد جمعت مجموعة العشرين بين دول السوق البارزة وكبرى الدول الصناعية من جميع أقاليم العالم.

تهدف مجموعة العشرين إلى تعزيز التعاون الدولي، وترسيخ مبدأ الحوار الموسع بمراعاة زيادة الثقل الاقتصادي الذي أصبحت تتمتع به عدد من الدول. وهي تمثل ثلثي التجارة وثلثي

عدد السكان في العالم وأكثر من ٩٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كيف يتم تعزيز التعاون الدولي، وترسيخ مبدأ الحوار الموسع بمراعاة الثقل الاقتصادي فقط إذا كان من يتمتع به عدد محدود من الدول (٢٠) ويجري إهمال أكثر من ١٥٠ دولة، لا تشارك في الحوار؟

إن السعي لتعزيز الاستقرار المالي الدولي لا يتم من خلال الحوار بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة فقط وإهمال بقية دول العالم وخاصة الدول النامية؛ بل لا بد من مشاركة مختلف دول العالم في هذا الحوار لما فيه مصلحة الجميع.

وتستقبل مجموعة العشرين في اجتماعاتها كلاً من المؤسسات التالية: بريتون وودز، والرئيس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ورئيس البنك الدولي، واللجنة النقدية والمالية الدولية ولجنة التنمية التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ينتمي أعضاء البلدان إلى مجموعة الثماني و١١ دولة من الاقتصادات الناشئة^(٢).

يمثل عدد سكان دول مجموعة العشرين نحو ٦٥,٢ بالمئة من سكان العالم. وتنقسم أنظمتها إلى ما يلي: نظام اتحادي واحد، ١٤ نظام جمهوري (منها ٧ جمهوريات اتحادية وإحدى الجمهوريات

شعبية) و٥ ممالك (منها ١ ملكية مطلقة). تنقسم دول المجموعة حسب التجمعات كالتالي: ٣ دول من تكتل نافتا، ودولتان من السوق المشتركة، و٤ دول من الاتحاد الأوروبي (التي تمثل في الوقت نفسه دولها الخاصة بها)، و٣ دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. يلاحظ تفاوت الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في المجموعة، الأمر الذي قد يحد من النتائج والطموحات والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

يمثل القارة الآسيوية بمجموعة العشرين دول مثل الصين، وكوريا الجنوبية، والهند، وإندونيسيا، واليابان وروسيا بالإضافة إلى تركيا والسعودية، والقارة الأوروبية ممثلة بألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا. والقارة الأفريقية ممثلة بجنوب أفريقيا، أما أمريكا الجنوبية فهي ممثلة بالأرجنتين والبرازيل والمكسيك، وقارة أمريكا الشمالية ممثلة بالولايات المتحدة وكندا، إضافة إلى أستراليا. وسنقوم بعرض وتحليل أهم القمم التي عقدتها دول المجموعة، وعوامل نجاحها أو فشلها والنتائج التي اعتمدتها كل قمة، منذ قمة واشنطن في عام ٢٠٠٨ وحتى قمة سان بطرسبورغ ٢٠١٣.

(٢) روسيا عضوة في مجموعة الثماني رغم كونها تعد أحد الاقتصادات الناشئة؛ أستراليا هي الدولة الوحيدة من الدول المصنعة التي بقيت خارج مجموعة الثماني؛ ربما مع كوريا الجنوبية وإسبانيا. وبدرجة أقل هولندا وبولندا وبلجيكا والسويد وسويسرا لا يتم استدعاؤها رغم ناتجها القومي الكبير نسبياً في مجموعة الثماني. ومن أهم الدول الناشئة التي لم تدرج ضمن مجموعة العشرين هي الدول ذات الناتج القومي المتوسط كإيران، وتايلندا، وكولومبيا، وفنزويلا، والإمارات العربية المتحدة وماليزيا.

١- قمة العشرين إبان الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)

انعقدت القمة الطارئة الأولى لمجموعة العشرين في ظل الأزمة المالية العالمية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية، وقد أخفت حقيقة أبعاد هذه الأزمة ومدى عمقها، واستمرت ليوم واحد كانت بمنزلة مراسم افتتاح وختام أكثر منه مناقشة موضوعية وتفصيلية للقضايا الأساسية التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي. وجاء البيان الصادر عن القمة أقرب إلى التوصيات بالإحالة إلى قمة لندن المرتقبة في الثاني من نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وتمثلت خطوته العامة بالدعوة إلى إنعاش الطلب العالمي وتشجيع التجارة الدولية والابتعاد من السياسات الحمائية مع إعادة النظر في الدور الذي تؤديه مؤسسات التمويل الدولية بما يتفق والتطورات التي شهدها العالم منذ اتفاقية بريتون وودز في عام ١٩٤٤.

حين عقدت مجموعة العشرين قمته في واشنطن عام ٢٠٠٨ إبان تفاقم الأزمة المالية العالمية حدد الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش خمسة أهداف رئيسية تشمل:

- فهم أسباب الأزمة العالمية.
- مراجعة فاعلية الرد عليها.
- تطوير مبادئ لإصلاح النظام المالي وأدوات تنظيمه.
- إطلاق خطة عمل محددة لوضع هذه المبادئ حيز التنفيذ.
- إعادة التأكيد أن مبادئ السوق الحرة هي الطريق الآمن لازدهار مستديم.

وكان اقتصاد منطقة اليورو قد انكمش بنسبة ٠,٢ بالمئة في الربع الثاني من العام الجاري بسبب الأزمة المالية العالمية، بينما تشير البيانات إلى ضعف الأداء الاقتصادي لمنطقة اليورو عنه بالولايات المتحدة التي انكمش اقتصادها ٠,١ بالمئة في الربع الثالث وسجل نمواً سنوياً بلغ ٠,٨ بالمئة. كانت الأسباب الرئيسية لانكماش اقتصاد منطقة اليورو الركود وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في أكبر اقتصاد وثالث أكبر اقتصاد بمنطقة اليورو (ألمانيا وإيطاليا). أما فرنسا ثاني أكبر اقتصاد بمنطقة اليورو فقد تحاشت الركود وسجلت نمواً بنسبة ٠,١ بالمئة^(٣). ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة ٢,٧ بالمئة في عام ٢٠٠٩ قبل أن يعاود نموه بنسبة ١,٥ بالمئة خلال عام ٢٠١٠.

ففي الوقت الذي تتعرض أسواق المال لضغوط شديدة كان لا بد من اتخاذ إجراءات جديدة من أجل تخفيف ضغوط الائتمان ودعم النمو الاقتصادي المتداعي، حيث إن استمرار تقلبات الأسواق وأحدث مؤشرات للأداء الاقتصادي في دول مجموعة العشرين يؤكدان استمرار التحديات.

- تزايد الضغوط التضخمية.
- تزايد المؤشرات على تباطؤ النمو الاقتصادي.
- خفض أسعار الفائدة.

(٣) أظهرت بيانات رسمية إيطالية أن الاقتصاد الإيطالي انكمش بنسبة ٠,٥ بالمئة في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ متجاوزاً التوقعات ليدخل في أعرق ركود يشهده منذ عشر سنوات.

وكان مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي قد خفض أسعار الفائدة بمعدل ٤,٢٥ نقطة مئوية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ لتصل إلى واحد بالمئة لدرء أزمة الائتمان ودعم الاقتصاد الأمريكي المتراجع. إضافة إلى ذلك؛ أطلق البنك المركزي الأمريكي عدة تسهيلات للإقراض ومقايضة العملات لضمان توافر التمويل للمؤسسات المالية^(٤).

كما قامت عدة بنوك مركزية في أنحاء العالم بخفض أسعار الفائدة في أول تحرك عام منسق لها على الإطلاق مع طغيان المخاوف من ركود عميق على المخاوف بشأن التضخم، وتضمن الإجراء خفض أسعار الفائدة نصف نقطة مئوية من جانب البنوك المركزية للولايات المتحدة ومنطقة اليورو وبريطانيا وسويسرا وكندا والسويد.

كان من المتوقع أن تقوم الصين بدور قيادي في حل الأزمة المالية العالمية، وسط دعوات من دول مجموعة العشرين بأن تستخدم الصين احتياطاتها المالية الضخمة لانتشال المؤسسات المالية العالمية من ركودها. واقترحت اليابان خطوات تسهم في حل هذه الأزمة وتجنب انهيار النظام المالي العالمي مستقبلاً، من بينها دعم قدرات صندوق النقد الدولي والدعوة لتشديد الإشراف على وكالات التصنيف الائتماني.

٢ - قمة لندن (٢٠٠٩)

أ - الأزمة المالية العالمية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

في ظل التحديات التي تواجه العالم، يغدو ضرورياً التوصل إلى عقد جديد بين دول العالم أجمع بشقيه المتقدم والنامي، تأخذ الدول الناشئة ودول الأطراف مكانتها فيه إلى جانب دول المركز في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

استضافت العاصمة البريطانية لندن في الثاني من نيسان/أبريل ٢٠٠٩ قمة مجموعة العشرين في وقت يعكس جمود التفكير والرغبة في التركيز على الدور المحوري لدول المركز في الاقتصاد العالمي فقط، متجاهلين التطورات العالمية ومصالح الدول النامية. تأتي هذه القمة الطارئة الثانية بعد القمة الأولى التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، لهذا التجمع الذي بدأ على استحياء من جانب الدول النامية وبعقلية المانح من جانب الدول الصناعية المتقدمة^(٥).

أشار تقرير لصندوق النقد الدولي إلى حدوث حوالي ٨٨ أزمة مصرفية خلال العقود الأربعة الماضية شملت معظم أنحاء العالم. وكانت خسائر الناتج الإجمالي العالمي على المدى المتوسط

(٤) بن برنانكي، رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي، البنك المركزي الأمريكي.

(٥) نزيهة الأفندي، «قمة العشرين تتطلع إلى العقد الجديد ٢٠٠٩: الصين تعلن مطالبها.. والنامية تعضدها»، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢٦ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

ناجمة عن أزمات مصرفية كبيرة. مع أن استمرار تأثير الأزمات المصرفية وقتاً طويلاً ينتج من تراجع الإنتاج يعقبه ضعف الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم على المستوى العالمي.

وكان صندوق النقد الدولي قد حذر في عام ٢٠٠٩ وبعد مرور عام على الأزمة المالية العالمية، من أن الأزمة المالية العالمية قد تعرقل نمو الاقتصاد العالمي لسبع سنوات قادمة على الأقل، إذ إن الأزمات المصرفية تؤثر تأثيراً طويلاً الأمد في مستوى الناتج الإجمالي العالمي بالرغم من إمكان استئناف النمو ولو بمعدلات منخفضة، ومستويات أقل للتوظيف والاستثمار والإنتاجية تسهم جميعها في تكبيد الناتج الإجمالي خسائر مطردة^(٦).

ب - تحديات قمة لندن

تواجه مجموعة العشرين تحديات في مختلف الميادين من جمود محادثات تغير المناخ إلى الشكوك في أسواق المال العالمية. كما أن «أي مؤشر على وحدة الصف سيحرك الدولار... لكن الاختلاف في الرأي سيسود وهو ما سيؤدي إلى عدم تفاعل السوق»^(٧). واتفق قادة المجموعة على العمل معاً لتقييم مدى انسجام السياسات التي تتبعها كل دولة على حدى وما إذا كانت هذه السياسات متسقة على نحو جماعي مع نمو أكثر قابلية للاستمرار وأكثر توازناً. كما اتفق زعماء دول المجموعة على تحويل بعض حقوق التصويت في صندوق النقد الدولي من الدول الغنية إلى دول ممثلة بشكل غير كاف مثل الصين وغيرها، وذلك في علامة جديدة على تسارع تغير ميزان النفوذ الاقتصادي بفعل الأزمة المالية.

جاءت القمة الثانية (قمة لندن) في وقت تحولت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية عالمية ضربت دول المركز وامتدت لتصل إلى دول الأطراف. وكانت الدول النامية الفقيرة الضحية الأساسية للآليات والأدوات الجديدة في الرأسمالية المالية الجامحة والإمعان في إطلاق قوى السوق من عقالها بينما دخلت الدول النامية الصاعدة أو الصناعية الجديدة في لعبة اختبار القوى التفاوضية من أجل الدفاع عن مطالبها.

شهد العالم تطورات هامة بين قمة مجموعة العشرين الأولى وقمتها الثانية، أهمها: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثر الدول النامية بصفة أساسية؛ وانتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية؛ الاختلافات عبر الأطلسي مع المجموعة الأوروبية وإمكانية التوافق؛ وموقف الدول الصناعية الصاعدة الذي ترجمته المطالب الصينية في قطاعي التجارة والمال. كما وقعت الدول النامية ضحية للأزمة المالية والاقتصادية التي تفجرت في منطقة

(٦) تقرير مؤسسة النقد العالمية، صدر بالتزامن مع الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بمدينة إسطنبول - تركيا.

(٧) كريستوفر لو، كبير الاقتصاديين لدى اف. تي. ان فايننشال في نيويورك.

مركز الاقتصاد العالمي ممثلة بالولايات المتحدة وأوروبا، وكانت تداعياتها خطيرة جداً على اقتصاداتها^(٨).

ووجهت منظمة الأونكتاد عدداً من الملاحظات حول هذا التجمع ونادت بضرورة إعادة النظر في سياسة إطلاق قوى السوق التي سادت الاقتصاد العالمي، وفرضت على الدول النامية لعقود طويلة ماضية، وبخاصة بعد أن تأثرت هذه الدول بتراجع حجم المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول المتقدمة ونزوح رؤوس الأموال الخاصة التي عمدت إلى تصفية محافظها المالية في الدول النامية لتعديل أوضاعها في البلد الأم؛ وانتهج الوضع ذاته العديد من البنوك الخاصة وصناديق الاستثمار. كما تعرضت الدول النامية لانكماش إيراداتها من الخارج سواء نتيجة انخفاض الطلب العالمي على صادراتها السلعية، أو نتيجة تدهور حصيلة تحويلات العمالة في الخارج إلى الوطن الأم.

تشكل اجتماعات قمم مجموعة العشرين المكونات الأكثر وضوحاً لتكتل المجموعة وقضاياها السياسية التي أصبحت الآن سمة دائمة من سمات جدول أعمال السياسة الاقتصادية العالمية.

تصاعدت الأصوات المطالبة بضرورة انتهاز سياسة أكثر مرونة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمواجهة الحاجات الملحة والطارئة للدول النامية المتعثرة نتيجة الأزمة العالمية، وإعادة النظر في ميزان القوى داخل المؤسسات التمويلية الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإقامة نظام جديد في الإقراض للحالات الطارئة؛ ففي ظل التحديات التي تواجه العالم، يغدو ضرورياً التوصل إلى عقد جديد بين دول العالم أجمع بشقيه المتقدم والنامي، تأخذ الدول الناشئة ودول الأطراف مكانتها فيه إلى جانب دول المركز في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

٣ - قمة مدينة كان: سبل الحد من تداعيات الأزمة الاقتصادية في اليونان^(٩)

في ظل تفاقم الوضع الاقتصادي في اليونان طغت أزمة الديون السيادية الأوروبية على قمة مجموعة العشرين التي عقدت في كان جنوب فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ناقش قادة دول المجموعة السبل المتاحة لديهم للحد من الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية. وسبق القمة اجتماع لدول منطقة اليورو المشاركة فيها، وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا.

(٨) قبل انعقاد القمة توقع البعض فشل قمة لندن ٢٠٠٩، على غرار ما حدث في مؤتمر لندن في عام ١٩٣٣ عندما انسحب الرئيس الأمريكي روزفلت من المؤتمر.

(٩) أحمد مصطفى، «قمة مجموعة العشرين تبحث سبل الحد من تداعيات آثار أزمة اليونان»، بي بي سي، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، <http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2011/11/111103_cannes_report_2.shtml>.

واستمر النقاش بين زعماء الدول الصناعية الكبرى ودول الاقتصادات الصاعدة حول تبعات تفاقم الأزمة الاقتصادية اليونانية وإمكان حلها. وقد ساد شبه إجماع بين المراقبين على أن الوضع في اليونان أصبح صعب المعالجة وعلى أوروبا والعالم الاستعداد لمواجهة نتائج ذلك. وحتى انعقاد تلك القمة في كان لم يكن يبدو أن أحداً من خارج الاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم العون المالي المباشر لحل عاجل لأزمة الديون في اليونان ودول أخرى كإيطاليا وربما إسبانيا^(١٠).

تحدث الرئيس الأمريكي أوباما حول أزمة الديون في اليونان قائلاً: «هنا في قمة مجموعة العشرين سنناقش بالتفصيل تطبيق خطة الإنقاذ بكاملها وبشكل حاسم. كما نناقش الوضع في اليونان وكيف يمكن حل هذه المشكلة. وستواصل الولايات المتحدة شراكتها مع الأوروبيين لمواجهة هذه التحديات».

كما أشار الرئيس الفرنسي آنذاك ساركوزي، في حديثه خلال افتتاح القمة، إلى الأزمة الاقتصادية في اليونان وقضايا أخرى، قائلاً: «أريد أن أشيد بتفهم الولايات المتحدة لكل القضايا محل النقاش ولا سيما الأزمة اليونانية ومصاعب اليورو. وسرى في البيان الختامي أيضاً تفهم الرئيس أوباما لكثير من الموضوعات خاصة قضية فرض ضرائب على التحويلات المالية الخارجية والتوصل إلى تحليل مشترك لكيفية إسهام القطاع المالي في حل هذه المشاكل».

تشكل اجتماعات قمم مجموعة العشرين المكونات الأكثر وضوحاً لتكتل المجموعة وقضاياها السياسية التي أصبحت الآن سمة دائمة من سمات جدول أعمال السياسة الاقتصادية العالمية. ويمثل البيان الختامي لاجتماعات قمم المجموعة النتيجة الواضحة للمناقشات التي تجري بين المسؤولين الحكوميين ووزراء المالية وغيرهم على مدار السنة في التحضير لمؤتمر قمة مجموعة العشرين. وتنعكس أهمية هذه العملية بوضوح على العديد من الإجراءات المذكورة في البيان الختامي. وأحد الأمثلة الملموسة هو التجارة؛ فبعد سنوات من إعادة التعهدات من قبل مجموعة العشرين لاستكمال جولة الدوحة للمحادثات التجارية متعددة الأطراف، اعترفت مجموعة العشرين في البيان الختامي أخيراً أنه من الواضح أنه لن تستكمل (أجندة الدوحة للتنمية) إذا استمر إجراء المفاوضات كما كانت في الماضي. ويضيف البيان: «للمساهمة في بناء الثقة، نحن بحاجة إلى استخدام نهج جديد ذي مصداقية لتعزيز المفاوضات في عام ٢٠١٢م»^(١١).

كان من المفترض أن تكون قمة مجموعة العشرين تلك فرصة لإعطاء الصين دوراً أبرز في إدارة الاقتصاد العالمي. إلا أن انفجار الوضع في اليونان واحتمال سقوط الحكومة وفشل خطة الإنقاذ طغى على جدول أعمال القمة. كما أدرج على جدول أعمال القمة قضايا أخرى تتعلق بسبل تسريع النمو الاقتصادي في العالم والحد من التهديدات الأمنية والسياسية

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) جان غي كاريير، الأمين العام للغرفة التجارة الدولية، <<http://www.iccsaudiarabia.org.sa/arabic>>.

والبيئية. إلا أن تلك القضايا لن تحتل مساحة كبيرة في المناقشات وإن ورد ذكرها في البيان الختامي نهاية اليوم الثاني للقمة. وبرزت بعض المقترحات التي تم تجاهلها سابقاً مثل اقتراح دول البريكس بزيادة المساهمات في صندوق النقد الدولي ليتمكن من إنقاذ الدول المتعثرة.

وفي ظل الوضع الاقتصادي العالمي غير المستقر كان حرياً باجتماعات قمة مجموعة العشرين دعوة الدول إلى تحمّل مسؤولياتها تجاه إضفاء الاستقرار على الاقتصاد العالمي والمحافظة على نموه بطريقة قوية ومستدامة ومتوازنة، في ظل تباطؤ التعافي وأزمات الديون التي تجتاح الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. وفي العالم المتقدم الذي نشأت فيه تلك الصعوبات الاقتصادية بالأساس يجب التخلي عن الفوضى السياسية والمصالح الحزبية لتصبح المهمة الأكثر إلحاحاً تنفيذ إصلاحات جريئة للتخلص من العيوب الهيكلية الرئيسية. كما يتعين على الاقتصادات المتقدمة التركيز على وقاية نفسها من الأزمات والتحلي بالشجاعة الكافية لتحمل مسؤولياتها بإجراءات واضحة وموثوق بها وملموسة^(١٢).

٤ - قمة منتجع لوس كابوس بالمكسيك: الأزمة الاقتصادية العالمية في الصدارة

عُقدت القمة في وقت يواجه الاقتصاد العالمي مخاطر كبيرة وحالة من عدم اليقين. وألقى الرئيس المكسيكي فيليب كالديرون خطاباً قال فيه: إن قمة لوس كابوس فرصة فريدة لمواجهة الأزمات. وأضاف: إن أزمة الديون في اليونان لا ينبغي أن تسيطر على جدول أعمال القمة... نريد وضع خطة عمل شاملة من أجل تحقيق نمو مستدام طويل الأجل.

تضمن جدول أعمال اجتماعات القمة التي عقدت في منتجع لوس كابوس بالمكسيك في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠١٢، مستجدات الاقتصاد العالمي وإطار النمو القوي والمتوازن والمستدام، وتعزيز البنية المالية الدولية والنظام المالي العالمي، وتعزيز الحوكمة المالية العالمية وتقوية المصادر المالية العالمية، بالإضافة إلى مناقشة مواضيع تتعلق بالبيئة والأمن الغذائي العالمي ودور التجارة كمصدر لإيجاد الوظائف وتجنب سياسات الحماية^(١٣).

أثنى الرئيس الأمريكي باراك أوباما، في ختام القمة، على خطط القادة الأوروبيين لمعالجة الأزمة المالية التي تعصف بمنطقة اليورو، وقال للصحافيين: «تنبه القادة الأوروبيون إلى ضرورة اتخاذ خطوات حازمة وواضحة لمعالجة الأزمة المالية في الاتحاد الأوروبي... واعتقد

(١٢) «تعليق: تطبيق توافق قمة مجموعة الـ ٢٠ سريعاً فرصة لتبديد المخاوف الاقتصادية العالمية»، وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، ٢٠١١/١١/٥، <<http://arabic.people.com.cn/31659/7636335.html>>.

(١٣) «مجموعة العشرين تناقش الاثنين المقبل تعزيز البنية المالية الدولية»، الرياض، ٢٠١٢/٦/١٦، <<http://www.alriyadh.com/2012/06/16/article744830.html>>.

بناء على ما سمعت من القادة أنهم واعون للتحديات ويدركون لماذا عليهم أن يتخذوا إجراءات طموحة وحازمة. أنا واثق في قدرتهم على اجتياز هذا الامتحان»^(١٤).

أكد بيان هذه القمة الختامي أن أعضاء منطقة اليورو سيتخذون الإجراءات الضرورية كافة الكفيلة بضمان استقرار اليورو وتحسين الأسواق المالية وكسر الحاجز بين البنوك ورؤساء الدول. وقال قادة الدول المشاركة في القمة «إننا ندعم كل الإجراءات لبناء خطة مالية محكمة لإنقاذ منطقة اليورو... وإن أعضاء الاتحاد الأوروبي في قمة مجموعة العشرين مصممون على المضي قدماً واتخاذ خطوات لدعم الاقتصاد».

في العالم المتقدم الذي نشأت فيه تلك الصعوبات الاقتصادية بالأساس يجب التخلي عن الفوضى السياسية والمصالح الحزبية لتصبح المهمة الأكثر إلحاحاً تنفيذ إصلاحات جريئة للتخلص من العيوب الهيكلية الرئيسية.

كما أعرب قادة الدول الناشئة في مجموعة البريكس (BRICS) عن استعدادهم للمساهمة

في زيادة موارد صندوق النقد الدولي الذي لجأ إليه الأوروبيون كثيراً خلال الأشهر الأخيرة. وقد عرضت دول مجموعة البريكس بتقديم حوالي ٦,٤ مليار دولار أميركي مقابل تغيير آلية التصويت وإعطائهم وزناً أكبر في الهيئة الدولية^(١٥).

٥ - قمة سان بطرسبورغ

اجتمع قادة مجموعة العشرين الكبار في مدينة سان بطرسبورغ الروسية (مسقط رأس الرئيس بوتين) يومي الخميس والجمعة ٥ و٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، واستعرضوا التطورات الحاصلة خلال السنوات الخمس التي مرت على اجتماعهم الأول لرؤساء دول وحكومات المجموعة. ناقش المجتمعون موضوعات عديدة أهمها: النمو الاقتصادي والاقتصاد العالمي؛ استراتيجية تحديد أولويات التنمية لدول المجموعة على المدى المتوسط؛ مساعدة الدول منخفضة الدخل؛ الأزمة السورية والعدوان الأمريكي المتوقع على سورية.

تتولى روسيا، الدولة المضيفة للقمة الرئاسة الدورية لمجموعة العشرين لعام ٢٠١٣. في بداية القمة صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للمشاركين فيها قائلاً: «رغم تحسن الوضع بفضل الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء بالمجموعة إلا أنه لا يزال من المبكر جداً أن نشعر بالرضا حيث تكمن المهمة الرئيسية للمجموعة في استعادة النمو المستدام والمتوازن للاقتصاد العالمي». لكن «للأسف لم تحل هذه المشكلة بعد، فثمة مخاطر وأوضاع منهجية تفضي إلى

(١٤) «قمة مجموعة العشرين: أميركا ترحب بالخطط الأوروبية لمعالجة أزمة اليورو» بي بي سي، ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢، <http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2012/06/120620_g20_obama.shtml>.

(١٥) تكتل دول البريكس يضم كل من: (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا).

تكرار حدوث أزمة حادة ما زالت قائمة». كما أكد الرئيس الروسي أنه تم إعداد خطة بطرسبورغ للتنمية من أجل أن تعكس أولويات مجموعة العشرين في مساعدة الدول منخفضة الدخل وضمان الأمن الغذائي والشمول المالي وتنمية البنية التحتية ورأس المال البشري وكذلك تعبئة الموارد المحلية.

أ - إيجاد حلول لمسائل حساسة جداً

أعلن الرئيس الروسي خلال افتتاح أعمال القمة، أن قمة العشرين أكدت قدرتها على إيجاد حلول لمسائل حساسة جداً، مذكراً بالاقتراعات التي تقدمت بها روسيا والتي من شأنها أن تحول دون اندلاع أزمات اقتصادية ومالية عالمية جديدة، وبينها خفض عجز الميزانية والحد من حجم دين الدولة في البلدان المتطورة والقضاء على السلبات في مجال التنظيم المالي وحل مشكلة نقص الموارد. وأشاد بوتين بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي بغية تشكيل آلية الاستقرار الأوروبية وإضعاف العلاقة بين ديون الدولة في بعض الدول الأوروبية والمنظومة المصرفية الراكدة، معتبراً أن الاقتصاد العالمي بحاجة إلى إصلاحات هيكلية شاملة تضمن النمو المستقر طويل الأجل. فهل استطاع زعماء مجموعة العشرين إيجاد حلول للمسائل الحساسة جداً في الاقتصاد العالمي، وحل مشكلة نقص الموارد، والحيلولة دون اندلاع أزمات اقتصادية عالمية جديدة؟

ب - استراتيجية «سان بطرسبورغ» للتنمية

حددت لجنة أعمال التنمية في القمة بالتفصيل استراتيجية «سان بطرسبورغ» للتنمية التي تمثلت أولوياتها بتدعيم التزام مجموعة العشرين بالتنمية المشتركة وتحسين نهج تحقيق التنمية الذي تسلكه المجموعة. وقد أعطت روسيا الأولوية في وضع هذه الاستراتيجية للجوانب التالية باعتبارها دعائم استراتيجية مجموعة العشرين للتنمية:

- خلق فرص عمل جديدة.
- زيادة الاستثمارات.
- تحقيق الشفافية والثقة.
- وضع قواعد فعالة للنمو الاقتصادي.
- تجنب السياسات التي قد تؤدي إلى تباطؤ التعافي أو تعزيز النمو على حساب الدول الأخرى.

«نحن بحاجة إلى إجراء مراقبة مستمرة وتوقع العواقب المحتملة واعتماد إجراءات وقائية أخرى على نحو يأتي في حينه على المستويين الوطني والعالمي... ولكن دعونا مرة أخرى نكرر أن الهدف الرئيسي يكمن في توفير الشروط الأساسية لانتعاش الاقتصاد العالمي عبر تنمية عالية الجودة... ومن ثم فإن تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل أمران حاسمان بالنسبة إلى رئاسة روسيا لمجموعة العشرين»^(١٦).

(١٦) وزير المالية الروسي أنطوني سيلوانوف في تصريح للصحافة قبل انعقاد قمة سان بطرسبورغ.

ج - الحد من ارتفاع مستوى البطالة

كانت مسألة إيجاد حلول ناجعة لمشكلة البطالة في العالم أهم القضايا الاقتصادية على طاولة البحث خلال انعقاد قمة سان بطرسبورغ. وفي هذا السياق دعا رئيس منظمة العمل الدولية، غاي رايدر، دول العالم إلى التحرك للحد من ارتفاع مستوى البطالة، والعمل على خلق فرص عمل جديدة مناسبة. وقال رايدر: «في بلدان مجموعة العشرين وحدها يوجد حوالى ٩٣ مليون عاطل من العمل، وهو رقم يوازي عدد سكان ألمانيا، فيما يبلغ العدد الكلي للعاطلين من العمل في العالم برمته حوالى ٢٠٠ مليون».

تواجه دول مجموعة العشرين مشكلات في مسألة التوظيف، حيث أفرزت هذه المسألة مشكلات اجتماعية في بعض دول العالم، وإذا لم تتخذ إجراءات حازمة في هذا الإطار فمن المستبعد أن يتغير هذا الوضع، لذلك لا بد من أن تجري حلول وتحركات لعلاج هذه المشكلة. مع تأكيد ضرورة انتهاز سياسة جديدة تتماشى مع الواقع المحلي لكل دولة بهدف إحداث فرص عمل جديدة لتأمين تطور مستدام، وقد بدأت بعض الدول بتطبيق هذه السياسة، ومنها روسيا التي وضعت هذا العام خطة طموحة للغاية لخلق حوالى ٢٥ مليون فرصة عمل جديدة.

أصبحت الاقتصادات العالمية، في ظل العولمة الاقتصادية، مترابطة على نحو متزايد، ومن الممكن أن تؤثر الإجراءات المالية والنقدية التي تتبناها دولة ما في بقية دول العالم.

وكان الإعلان المشترك الذي صدر بعد انتهاء القمة قد ذكر أن «تعزيز النمو وخلق الوظائف على رأس أولوياتنا وسنلتزم بشكل كامل باتخاذ إجراءات حاسمة للعودة إلى مسار نمو غني بالوظائف وقوي ومستدام ومتوازن». كما أشار الإعلان المشترك لمجموعة العشرين إلى أنه «يقع على عاتقنا، باعتبارنا قادة أكبر اقتصادات في العالم، مسؤولية مشتركة لتعزيز المنظومة الاقتصادية العالمية المنفتحة والقائمة على القواعد... نحن ملتزمون بالعمل معاً للتعامل مع التحديات الاقتصادية العالمية الرئيسية».

وأكدت منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن هناك حاجة إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، وطلبت من دول المجموعة إظهار القيادة في الحفاظ على أسواقها مفتوحة. وقال الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنجيل جوريا «إن إغراءات التوجه نحو الحمائية بلغت الآن أشدها مقارنة بأي وقت مضى حيث ما زالت الأزمة تقوّض اقتصاداتنا». وأكد أنه يتعين على زعماء مجموعة الـ ٢٠ الاضطلاع بدور أساسي في تنشيط التجارة المتعددة الأطراف ونظام الاستثمار، قائلاً إنه «لا بد أن تلتزم الحكومات الآن أكثر من أي وقت مضى بتعهداتها المتعلقة بتحقيق استثمارات مفتوحة وشفافة»^(١٧).

(١٧) التقرير الثامن لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي صدر يوم الأربعاء لمجموعة الـ ٢٠ قبل انعقاد قمة سان بطرسبورغ.

ثانياً: مجموعة العشرين في مواجهة الأزمة المالية العالمية

أعلن قادة دول مجموعة العشرين «نجاح» استجابتهم للأزمة المالية العالمية. هذه الاستجابة التي ساعدت على وقف التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي العالمي وتحقيق استقرار الأسواق المالية. «واتفق الزعماء على أن تحل اجتماعاتهم محل مؤتمرات مجموعة السبع للدول الغنية باعتبارها المنتدى الرئيسي لصناعة السياسات العالمية، وتعهدوا بإعطاء قوى صاعدة مثل الصين دوراً أكبر في إعادة بناء وتوجيه الاقتصاد العالمي. وفي حين كانت دول مجموعة السبع محقة في قبولها الارتخاء الحتمي لقبضتها على الاقتصاد العالمي نتيجة النمو الصناعي السريع للدول الفقيرة يقول المحللون إن حجم وتنوع المجموعة سيعقد على الأرجح تنسيق السياسات»^(١٨).

أصبحت الاقتصادات العالمية، في ظل العولمة الاقتصادية، مترابطة على نحو متزايد، ومن الممكن أن تؤثر الإجراءات المالية والنقدية التي تتبناها دولة ما في بقية دول العالم. في مثل هذه الظروف، تقتضي الحاجة تنسيق السياسات أو حتى نظام حوكمة عالمياً عادلاً، بدلاً من المسكنات قصيرة المدى، للمساعدة على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد. ومن الضروري التنسيق بين الدول الأعضاء لتيسير إصلاح النظام المالي الدولي وإقامة صيغة جديدة لحصص صندوق النقد الدولي، مشيرين إلى أن عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة يمكن أن تتم عندما تستوعب كل دولة عضو المصالح الوطنية والمشاركة.

ثالثاً: الأزمة السورية تهيمن على قمة سان بطرسبورغ

اقترح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في بداية أعمال القمة، مناقشة الملف السوري خلال مأدبة العشاء، وقال إن «بعض المشاركين (في القمة) طلبوا مناقشة مسائل السياسة الدولية التي ليست مدرجة على جدول أعمالنا، بما في ذلك الوضع في سورية... وأضاف «أقترح القيام بذلك أثناء مأدبة العشاء... والآن سنناقش القضايا التي اجتمعنا من أجل بحثها أصلاً، والتي تعتبر رئيسية بالنسبة إلى دول مجموعة العشرين...».

وشهدت اجتماعات قمة العشرين في سان بطرسبورغ مشاورات مكثفة حول سورية، وسط تأكيدات من جانب دبلوماسيين في الأمم المتحدة أن الزعماء المشاركين سيبدلون قسارى جهدهم لتسريع انعقاد مؤتمر «جنيف ٢» الذي تحاول الأسرة الدولية منذ أشهر عديدة عقده لإيجاد حل سلمي للأزمة السورية، استكمالاً لمؤتمر سابق عقد في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢، رغم الاستعدادات العسكرية الجارية بقيادة الولايات المتحدة للعدوان وتوجيه ضربة عسكرية لسورية.

(١٨) «أزمة المال العالمية: ضوء في نهاية النفق مجموعة العشرين على المحك وسط دعوات لنظام مالي جديد»، شبكة الأنباء المعلوماتية، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، <<http://www.annabaa.org/nbanews/2009/10/089.htm>>.

وقال سفير أستراليا لدى الأمم المتحدة غاري كوينلان الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية لمجلس الأمن الدولي لشهر أيلول/سبتمبر هذا العام: حتى وإن كان الخلاف لا يزال قائماً بين روسيا والغرب بشأن الضربة العسكرية التي تعتزم واشنطن توجيهها لسورية، فإن أعضاء مجلس الأمن متفقون على أنه «ما زال عقد مؤتمر جنيف ٢ أمراً ضرورياً وملحاً».

كان من المفترض أن تحتل المشكلات الاقتصادية العالمية صدارة أجندة قمة مجموعة العشرين الكبار، التي تترأسها روسيا حالياً، إلا أن الحدث السوري الساخن فرض بقوة نفسه أيضاً على جدول النقاش، وبخاصة مع وجود خلافات كبيرة بين أبرز أعضاء المجموعة حول طريقة التعامل مع الملف السوري.

يبدو أن الأزمة المالية العالمية تدعو إلى تشكل وبلورة نظام اقتصادي عالمي جديد يتسم بالمصارحة والشفافية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتنادي مجموعة الدول الصناعية الصاعدة وعلى رأسها الصين والدول النامية بضرورة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

رابعاً: الاقتصاد العالمي يستعيد ديناميته

يرى صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي بدأ يستعيد توسعه في ظل التحسن الكبير الذي طرأ على الظروف المالية في العالم. كما يتوقع أن تصل خسائر المصارف خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ إلى حوالي ٣,٤٠ تريليون دولار أمريكي مقارنة بالتوقعات في بداية الأزمة المالية العالمية التي ذهبت إلى أن المصارف ستخسر حوالي ٤ تريليونات دولار. وكانت توقعات الصندوق تشير إلى أن آسيا سوف تقود جهود التعافي الاقتصادي العالمي لأنها صمدت في وجه الاضطرابات المالية على نحو أفضل مما كان متوقعاً^(١٩).

رغم مظاهر التضامن بين دول مجموعة العشرين إلا أنه كانت هناك بعض أوجه الاختلاف. حيث خاب أمل كثير من الأوروبيين لعدم التوصل إلى اتفاق يذكر بشأن سبل تمويل محاربة تغير المناخ. وقال رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو في بيان «لا أخفي قلقي بشأن بطء وتيرة التقدم... وقت التحلي بالجدية هو الآن وليس لاحقاً». واتفق القادة على أن يكون من حق الشركات استرداد المكافآت في حالات معينة. ويهدف الإجراء إلى ضمان عدم حصول المصرفيين على أجور ضخمة عن مراهنات عالية المخاطر قد تتسبب في خسائر لاحقاً □